

# ملخص سياسات لدراسة تأثير الاستقلال الاقتصادي للمرأة ووعيها وثقتها بنفسها على تعزير مشاركتها في البرلمان

مركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة الأردنية

إعداد: د. أمينة عيسى خصاونة / مديرة المركز

## كلمة المجلس الثقافي البريطاني

المجلس الثقافي البريطاني منظمة بريطانية دولية غير حكومية مقرها في المملكة المتحدة. تعمل على إنشاء علاقات ثقافية بين الدول وتوفير فرص في ثلاثة مجالات رئيسية ألا وهي التعليم والمجتمع والفنون. ويسعى عملنا ضمن هذه المجالات في الاردن الى مساندة موضوعي "إيجاد الفرص وبناء القدرات المؤسسية و الافراد للتوظيف" و"الصوت"، بحيث نُحدث فرقاً حقيقياً في حياة الأشخاص الذين نعمل معهم. وتكمن مهمتنا في بناء علاقات قوية وحيوية تتيح الفرص لافراد المجتمع لدعم طموحنا المشترك نحو تحقيق مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

يأتي "مشروع مشاركة المرأة في الحياة العامة" الذي ينفذه المجلس الثقافي البريطاني في ستة دول عربية (مصر، ليبيا، تونس، المغرب، فلسطين، لبنان، الأردن) لتوفير الدعم للمرأة وبناء قدراتها على نطاق واسع لمشاركتها الفاعلة في الحياة العامة، بما في ذلك العمليات السياسية الوطنية والمحلية، ويشمل مشروع مشاركة المرأة في الحياة العامة نطاقاً من النشاطات على المستوى المحلي والإقليمي وكجزء من هذا المشروع قام المجلس الثقافي البريطاني بدعم ائتلاف من منظمات نسوية تقوم بتنفيذ مشروع بحثي يعمل على خلق معرفة جديدة ونظرية تؤدي الى دعم التغيير حيث يتعلق البحث الإجرائي بتغيير أو تحسين ممارسات. يأتي ملخص السياسات هذا كنتاج البحث الإجرائي الذي جرى على مدار عام في الاردن بجهود مجموعة من الباحثين من ثمانية مؤسسات محلية وافضى الى نتائج عملية مهمة من شأنها توسيع أطر المشاركة النسوية في الحياة العامة والحياة السياسية.

إن التغلب على معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الاردن وبلوغ مواقع صنع القرار بمعدلات تجاري الطموحات أمر ممكن إذا توفرت له الأدوات والبيئة التمكينية الوطنية اللازمة، وهي السياسات والتشريعات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وانخراط مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع في عمليات تمكين المرأة، باعتبار ذلك تحدياً مجتمعياً عاماً، وليس تحدياً قطاعياً أو فئوياً تتصدى له الهيئات النسائية أو النساء لوحدهن.

يساهم مشروع مشاركة المرأة في الحياة العامة في هذا الهدف الوطني من خلال :

- ورش عمل لبناء القدرات، والزيارات المتبادلة مع المنظمات النسائية الرائدة في المملكة المتحدة
- توفير فرص تدريبية في مجال البحث الإجرائي لمساعدة شركائنا في كسب التأييد لقضايا مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال بيانات تستند على أدلة. ويتم في خلال التدريبات تغطية موضوعات مثال حملات المناصرة، وكيفية تحليل وتحديد الفئات المعنية، واستخدام البحث ووسائل الإعلام.
- توفير منصات لتبادل الخبرات والتعلم. كما تجري فعاليات إقليمية تتضمن زيارات دراسية

ومؤتمرات وورش عمل لدعم العمل وتبادل التجارب.

بموازة البحث الاجرائي في "مشروع مشاركة المرأة في الحياة العامة" في الاردن قمنا بتدريب أكثر من ٢٠٠ فرد في المجتمع المحلي وخرجنا بما يقارب الخمسة عشر مبادرة لعمل تغيير حقيقي في المجتمع. وهذا العام نطمح بزيادة عدد المشاركين الى ٢٥٠ فرد والخروج بمبادرات ضمن حملة "هي للبرلمان" للعمل على تمكين المرأة في الحياة السياسية.

وبالعمل المشترك اننا على يقين ان الجهود ستفضي الى التغلب على التحديات والمساهمة الفعالة في التغيير الديموقراطي وبناء دور فاعل للمرأة ورفد اهداف التنمية السياسية و المجتمعية التي يسعى لها الاردن بكافة فئاته .

ولايفوتنا ان نسجل شكرنا الجزيل لكل من مد يد العون والمساعدة في انجاح هذا المشروع في كل مراحله ايماننا في مدى اهميته في تعزيز دور المرأة لتحتل مكانتها الريادية في البناء والتنمية والازدهار.

**مي أبو حمديّة**

نائب مدير المجلس الثقافي البريطاني

## تقديم

التزاما منا بالبحث الاجرائي الموسوم بعنوان "تأثير الاستقلال الاقتصادي للمرأة ووعيها وثقتها بنفسها على تعزيز مشاركتها في البرلمان" المنفذ من قبل فريق البحث وتمويل من المجلس الثقافي البريطاني المنفذ ضمن مشروع "مشاركة المرأة في الحياة العامة"، فقد أوكل الينا إعداد الملخص السياسي الخاص بهذه الدراسة.

د. أمينة عيسى خصاونة  
مديرة مركز الأميرة بسمة لدراسات  
المرأة الأردنية / جامعة اليرموك  
اربد - الأردن  
٢٠١٥ / آب / ١١

## جدول المحتويات

٦	..... الملخص التنفيذي
٧	..... مقدمة
٧	..... الملخص السياسي
	نظام الكوتا النسائية يحقق مشاركة محدودة للمرأة
٩	..... في الحياة البرلمانية
١١	..... إضاءات سياسية
١٤	..... الخيارات السياسية لمواجهة التحديات
١٧	..... توصيات السياسة
١٨	..... المراجع

## الملخص التنفيذي

التوقعات لإرتفاع عدد النساء المؤهلات لمثل هذه المشاركة في الأردن.

ولقد اقترح التقرير السياسي عددا من البدائل لسياسات تساهم في معالجة العقبات التي تقف أمام مشاركة المرأة الأردنية في الحياة البرلمانية والمستخلصة من نتائج الدراسة المعنية وهي:

● الاهتمام في التوسع بعملية **التوعية المجتمعية** وعلى مختلف المستويات فيما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة البرلمانية

● توجيه اهتمام الأطراف المعنية (الحكومة، السلطة التشريعية، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات حقوق الإنسان) بضرورة العمل على **تعديل قانون الانتخابات**<sup>(١)</sup>.

● **رفع كفاءة منظمات المجتمع المدني** المهتمة في تعزيز مشاركة المرأة البرلمانية.

● **دعوة الأحزاب السياسية بضرورة الحشد نحو ممارسة دورها الوطني التنموي** في توفير الفرص العادلة أمام مشاركة المرأة في هيئاتها الإدارية بما يساهم في تأهيلها لممارسة الأدوار السياسية.

وبالنظر إلى التوصية الأهم – التوعية المجتمعية – لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية، المستخلصة من طبيعة ومنشأ معوقات مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية التي ظهرت ضمن نتائج الدراسة، المتعلقة بالثقافة المجتمعية

يمكن للمهتم أن يلحظ وبعد مرور أكثر من ربع قرن على عودة الحياة الديمقراطية في الأردن، وبدء مشاركة المرأة السياسية في الأردن كمرشحة، ولأكثر من خمسين عاما على ممارسة حقها كناخبة، فلا تزال مشاركتها ضعيفة ومتدنية في المجالس البرلمانية المتعاقبة مقارنة بمستوى نسبة تمثيل المرأة داخل المجتمع الأردني.

وعلى الرغم من وجود توجه رسمي لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، والجهود الرسمية المبذولة المصاحبة، لم يصاحبها جهودا مماثلة على المستوى المجتمعي أفرادا ومؤسسات، فتمثيل المرأة في مراكز القرار وفي قيادات مؤسسات المجتمع المدني لا يزال ضعيفا، كالأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والتي تعد المنطلق الأساس للإعداد والتأهيل للمشاركة في المجالس البرلمانية، خاصة فيما يتعلق بتشكيل سلوك الناخب والمنتخب على السواء من الرجال والنساء في توجيه أصواتهم لانتخاب المرأة.

الأمر الذي يشكل قلقا بالغاً لدى أعلى مستويات القيادة المهتمة في رفع مستويات التنمية الشاملة للمجتمع الأردني، كما هو الأمر لدى منظمات العمل النسائي والمراكز البحثية المتخصصة بقضايا المرأة وكذلك الجهات ذات العلاقة المهتمة بزيادة فرص المشاركة البرلمانية، لما لأهمية هذه المشاركة من تأثيرات ايجابية سيما في الجانب التشريعي بما يساهم في تنمية المرأة وزيادة فرص مشاركتها الاقتصادية، وذلك في ظل واقع ارتفاع نسب التعليم بين صفوفهن، وأمام

قائد البلاد، والمكفولة بموجب أحكام الدستور الأردني<sup>(٢)</sup>، والميثاق الوطني الأردني<sup>(٣)</sup>، كما وأنه ينسجم وتوجهات الحكومة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والبرلمانية، مثلما تنسجم مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية لمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمات المعنية بحقوق المرأة، ومع العديد من الاستراتيجيات الوطنية المهتمة بتعزيز مشاركة المرأة، ومع المواثيق الدولية التي صادقت عليها الأردن ومبادئ حقوق الإنسان، بالإضافة إلى توافرها مع قائمة المطالبات الأردنية بما يتناسب وتوصيات منهاج عمل بكين +٢٠، لتنسجم والجهود الدولية في هذا المجال.

السلبية تجاه أدوار المرأة التنموية بما فيها دورها في المشاركة البرلمانية والسياسية، وترجع أهمية هذه التوصية لطبيعة علاقتها المتداخلة والمتقاطعة مع باقي التوصيات، سواء فيما يتعلق بمطلب تعديل قانون الانتخابات ونظام الكوتا النسائية، أو بمطلب رفع كفاءة منظمات المجتمع المدني المهتمة في تعزيز مشاركة المرأة، وكذلك بمطلب دعوة الأحزاب السياسية لتوفير الفرص العادلة أمام المرأة لممارسة أدوارها السياسية من خلال عضويتها في هيئاتها الإدارية.

ويدعم أهمية هذا التوجه في ضمان حق مشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة بكافة قطاعاتها، أنه يأتي ترجمة لرؤى وتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني

(١) معروض حالياً على المجلس التشريعي مسودة مشروع قانون الانتخاب الجديد التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١

(٢) الدستور الأردني، المادة السادسة، فقرة ب.

(٣) الميثاق الوطني الأردني، الفصل الأول، بند ثامناً.

## مقدمة

التمثيلية العادلة، كي لا تتحول إلى عقبة أكبر في أحادية التمثيل وتجاذباتها التنافسية السلبية وما يتبعها من إقصاء أوسع للشرائح المبعدة أصلاً من المشاركة في عملية التنمية الشاملة تبعا لموروثات اجتماعية لا أساس لها في مجال النمو المجتمعي المتحضر.

### الملخص السياسي

يأتي هذا الملخص ليقدم تشخيصا لواقع مشاركة المرأة السياسية في البرلمان والتحديات التي تواجهها وتحد من مستوى تحقيق مشاركة ممثلة ومتوازنة أمام مطلب أهمية الشعور بالعدل والمساواة داخل المجتمع، والتي تلخص التوصيات المنبثقة من تحليل معمق للمعوقات التي أبرزتها الدراسة والتي تحد من إمكانية تحقيق هذه المشاركة العادلة أمام المرأة، ليطمئنها أصحاب القرار المهتمين بتحقيق تمثيل عادل للمرأة ومتوازن ضمن حقها كمواطنة شريكة للرجل، ولتكون مرشداً وموجهاً للسياسات التي يضعون لإزالة هذه المعوقات ليتحقق الهدف المنشود.

### المرأة الأردنية من وضع خارج إطار التمثيل إلى وضع التمثيل المتدني المتأرجح:

منذ مُنحت المرأة الأردنية حق الانتخاب في منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي بقيت خارج إطار التمثيل وممارسة حقها الدستوري كمرشحة ونائبة برلمانية

يأتي تقرير السياسات هذا استجابة للمتطلبات التي تفرضها المرحلة الحالية التي يشهدها الأردن، كونه يعيش مرحلة تحول ديمقراطي مبني على التنوع وتفعيل مفهوم المواطنة والمشاركة الفاعلة، بُدئت بإجراء تعديلات على الدستور الأردني، وما تبعه من إصلاحات تشريعية تتمثل بقانون الأحزاب الأردنية، وعلى أعتاب إقرار قانون الانتخابات الأردني، ومشروع قانون المجالس المحلية ومشروع قانون اللامركزية، تنطوي جميعها على أهمية التوسع في المشاركة المجتمعية لتشمل أفراد المجتمع الأردني بقطاعاته وفئاته جميعها وإعطاء الاهتمام لتعزيز مشاركة المرأة في كافة المجالات.

إن الجهود الرسمية المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية، من خلال تضمين قانون الانتخابات الأردني نظام الكوتا النسائية منذ عام ٢٠٠٣، والتطورات التي جرت عليه والتي كفلت زيادة المقاعد المخصصة للنساء بموجب هذا النظام، من ستة مقاعد إلى خمسة عشر مقعداً في آخر صيغة له في انتخابات عام ٢٠١٣، قد كفلت هذه الجهود وصول عدد محدود من النساء إلى قبة البرلمان الأردني لا تتجاوز نسبة (١٢٪) من مجموع المقاعد البرلمانية.

ونظراً لتركيبية أعمار المجتمع الأردني السكانية، والتي يغلب عليها القطاع الشبابي الرافد الرئيس لقوة التغيير، وفي ضوء خطة الأردن التنموية ٢٠٢٥، ينبغي توفير المناخ الملائم لمثل هذه السياسات للاستفادة من قوة دفع عجلة التغيير الإيجابي الكامنة في هذا القطاع الشبابي، تحقيقاً لزيادة قوة المشاركة



لغاية عام ١٩٨٩، وأُستثمر صوتها خلال تلك الفترة بقوة كوعاء انتخابي لصالح الرجل، على الرغم من أن نسبة النساء الناخبات تفوق نسبة الرجال من مجموع أعداد الناخبين.

ومع عودة الحياة البرلمانية في الأردن عام ١٩٨٩، التي شكلت أول محطة في تاريخ مشاركة المرأة الأردنية في البرلمان بمنحها حق التصويت والترشح، حيث ترشحت (١٢) امرأة لم يحالف الحظ أيًا منهن، وفي عام ١٩٩٣ ترشحت ثلاثة نساء، تمكنت امرأة واحدة فقط من الفوز بمقعد نيابي، ضمن المقاعد المخصصة لمجموعة الشركس (أقليات). وفي انتخابات عام ١٩٩٧، ترشحت (١٧) امرأة، لم يحالف الحظ أيضا أحدا منهن. وفي عام ٢٠٠٣ عدل قانون الانتخاب ليشمل تخصيص ستة مقاعد برلمانية للنساء (الكوتا النسائية) كنوع من التمييز الإيجابي للمرأة وللمساهمة في إحداث تغيير في الثقافة المجتمعية المنحازة لمنح الصوت الانتخابي للرجال دون النساء مهما بلغت قدرات النساء المرشحات التنافسية، وللمساهمة في ترسيخ ثقافة حق المرأة في المشاركة في الحياة البرلمانية.

## نظام الكوتا النسائية يحقق مشاركة محدودة للمرأة في الحياة البرلمانية:

بالثقافة المجتمعية النمطية نحو أدوار المرأة في الحياة العامة وتفضيل الرجل على المرأة للمشاركة في الحياة البرلمانية والتمثيلية، كتشريع تمييزي لتعزيز مشاركة المرأة في البرلمان، تلبية للإرادة السياسية المنسجمة ولتطلعات النساء الأردنيات، واستجابة لمجموعة لإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية والرامية إلى خدمة حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع.

ومع ذلك لم تتمكن المرأة من المشاركة بنسبة تمثيلية متوازنة مع نسبة التوزيع السكاني لها داخل المجتمع الأردني. فعلى مدار الدورات الانتخابية الأربع التي نفذ فيها نظام الكوتا النسائية (٢٠٠٣، ٢٠١٠، ٢٠١٣) لم تتمكن إلا سيدة واحدة أو سيدتين فقط من تحقيق الفوز التنافسي خارج إطار نظام الكوتا النسائية، وبنسبة تمثيل (١٢٪) من مجموع مقاعد البرلمانية في أعلى نسبة تمثيل حققتها المرأة<sup>(٥)</sup>، الأمر الذي يعطي مؤشرا واضحا لبطء انعكاس تأثير إدراج نظام الكوتا النسائية بتخصيص المقاعد النسائية في إحداث أثر إيجابي في المفاهيم الاجتماعية لدى الناخبين والناخبات نحو انتخاب المرأة المرشحة ومنحها الثقة للتمثيل البرلماني، بما يثير الإلتفات إلى أنه لا يزال الطريق طويلا للوصول إلى نسبة ٣٠٪ لتمثيل النساء وفق منهاج عمل بكين +٢٠.

يعد نظام الكوتا النسائية سببا رئيسا لمشاركة المرأة في الحياة البرلمانية، وإن كان بمعدلات متدنية خلال الدورات الأربع منذ تضمينه لقانون الانتخابات الأردني عام ٢٠٠٣ والتطورات التي جرت عليه في صورته النهائية عام ٢٠١٣، حيث يمكن للمتبع أن يجد زيادة في أعداد النساء اللواتي حصلن على مقاعد برلمانية وكذلك في نسب التمثيل من مجموع المقاعد البرلمانية.

حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة من إجمالي المقاعد البرلمانية عام ٢٠٠٣ (٥,٤٥٪)، وفي انتخابات ٢٠٠٧ بلغت نسبة التمثيل (٦,٣٦٪). وفي انتخابات عام ٢٠١٠، تم زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى (١٢) مقعدا، حيث وصلت نسبة التمثيل النسائي (١٠,٨٣٪) من إجمالي المقاعد البرلمانية، وفي انتخابات عام ٢٠١٣ فقد تم زيادة عدد المقاعد النسائية إلى (١٥) مقعدا، وصلت بنسبة التمثيل (١٢٪) فقط.

### هل حقق نظام الكوتا النسائية الغاية منه؟

إن الغاية المتضمنة لدى المشرع من وضع نظام الكوتا النسائية عام ٢٠٠٣ ضمن قانون الانتخاب لم تكن لتعالج فرصة تمثيل النساء كأقلية كباقي الكوتات داخل المجتمع الأردني، فالمرأة تمثل نصف المجتمع الأردني، كما تمثل (٥٢,٠٪) من مجموع المسجلين في الجداول الانتخابية وفق بيانات دائرة الإحصاءات<sup>(٤)</sup> لعام ٢٠٠٨. إنما كانت الغاية منه الإسهام في إحداث التغيير الاجتماعي المتمثل

الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة ما تزال قاصرة وعلى مختلف المستويات، وما يؤكد حجم هذه الخسارة ما ورد في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٠ بأن ترتيب الأردن (١٣٩) بالنسبة لمشاركة المرأة الاقتصادية<sup>(٧)</sup>.

**ولأهمية معالجة هذا الوضع، فلا بد من وضع سياسات معتمدة بكل جدية من شأنها أن تسهم في زيادة فرص مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية.**

## من الخاسر من اختلال تمثيل المرأة في البرلمان؟

إن الجهود الرسمية المبذولة والتي تأتي لتنسجم وتوجهات الإرادة السياسية إدراكاً منها بحق المرأة في المشاركة العادلة، وبأن الاستمرار في تعطيل نصف المجتمع من المشاركة الفاعلة تنعكس سلباً على مجالات التنمية كافة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية. حيث تشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠١٣ أن معدل مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل لا يتعدى (١٥٪)، ومعدل البطالة لدى الإناث من فئة الشباب (١٥-٢٤) سنة (٤٨,٨٪)<sup>(٦)</sup> على الرغم من ارتفاع معدلات التعليم لدى المرأة سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم العالي. وعليه فإن الخاسر ليست المرأة الأردنية لوحدها، بل الاقتصاد الوطني عامة من حيث معدلات الإنفاق على التعليم التي لا تنعكس ضمن القيمة المضافة لعملية تعليم الإناث أساساً وحرمان الإقتصاد الوطني من استرداد هذه النفقات من خلال مشاركتها في قوة العمل الأردني.

هذا بالإضافة إلى انعكاس كل ذلك على مكانة تصنيف الأردن بين دول العالم في ممارسة الحياة الديمقراطية، وبالتالي فإن

(٤) دائرة الإحصاءات العامة - الإحصاءات الجندرية لعام ٢٠٠٨

(٥) البرلمان الأردني السابع عشر

(٦) دائرة الإحصاءات العامة - الإحصاءات الجندرية لعام ٢٠١٣

(٧) وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي، ٢٠١٣. دراسة "التقييم القطري للمساواة بين الجنسين، حول مواضيع

المشاركة الاقتصادية والقدرة على الاختيار والوصول إلى العدالة في الأردن"

## إضاءات سياسية

- تظهر الفقرات التالية ملخصاً للناتج التي انبثقت من تحليل للمؤشرات التي تم الاستقصاء حولها في الدراسة. ويتم عرضها هنا كي يأخذها صانعي السياسات المعنية في اعتبارهم لدى تبنيهم السياسات المطروحة في هذا الملخص، ولمن يرغب المزيد من التفاصيل حولها يمكن الرجوع إلى محتوى التقرير التفصيلي للدراسة.
- تدرك المرأة أهمية صوتها في مواقع صناعة القرار، وغيابها عنها يعد إخلالاً في عملية التنمية الشاملة.
- تعي المرأة الأردنية أهمية وجودها في المجلس البرلماني، وأهمية ممارستها لحقوقها التمثيلي التشريعي، لشمولية مداركها، ولانعكاساته الإيجابية على تقدم المجتمع وعلى تنشئة الأجيال الناشئة والشابة.

## مستوى وعي المرأة لحقها كمواطنة

- المرأة الأردنية تمتلك الكفاءات والمهارات التي تمكنها من ممارسة الدور التمثيلي التشريعي بكفاءة وفاعلية، بدءاً من عملية الترشح وإدارة العملية الانتخابية وصولاً إلى فوزها بالمقعد البرلماني.

"النساء شقائق الرجال والمرأة نصف المجتمع ولا بد أن يكون لها دور فعال في الحياة السياسية وفي جميع نواحي الحياة (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً). كما ان وجود المرأة في الحياة العامة مسألة ضرورية وأساسية لنهوض المجتمع. وان غيابها يعني نقص في أداء البرلمان، ومشاركتها تنعكس إيجاباً على الأجيال القادمة لتغيير النظرة السلبية تجاه المرأة."

### مرشحة

إن المرأة هي نصف المجتمع وهي أساس استقرار المجتمع وقوته، وأنا أؤمن بأن المرأة مدرسة إذا أعدتها أعددت شعباً طيب الأعراق."

### برلمانية

المرأة شريكة في بناء المجتمع ومسؤولة، ومشاركتها جزء من ممارسة المواطنة والانتماء، ومشاركتها كمان مكملة

- المرأة الأردنية تعي حقها الدستوري كمواطنة في المشاركة السياسية، كما تعي واجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنها.

- المرأة الأردنية تعي أنها تمثل نصف المجتمع، والمساهمة في تنمية المجتمع وبنائه بالتشارك مع الرجل حق لها وضرورة ملحة، وعلى الدولة ومؤسسات المجتمع العامة والخاصة تحمل مسؤولية واتهت تجاه إتاحة الفرص العادلة أمامها.

"مشاركة المرأة في الحياة السياسية موضوع ايجابي ومهم، لأن المرأة عنصر مهم في المجتمع، والمرأة قادرة على استيعاب الأمور من حولها أكثر بكثير من الرجل، وعندنا رؤية أوسع من الرجل اذا كان لديها خلفية سياسية بالأصل، أي تربت في بيت وبيئة سياسية. وأعتقد عندما تشارك المرأة في السياسية سينعكس على تربية أبنائها بطريقة أفضل، وتوجهه نحو انتماءات سياسية، وهي أقدر على التربية من الرجل."

### سيدة برلمانية

لمشاركة الرجل، ولها وجهة نظر مختلفة عنه.  
**برلمانية**

● المرأة الأردنية تدرك عدم كفاية نسب التمثيل الحالية المتاحة أمامها، سواء من خلال الفرصة المتاحة وفق نظام الكوتا النسائية، أو من خلال ما يتاح لها من فرص إثبات قدراتها وكفاءتها بمواقع القرار المختلفة (مراكز صناعة القرار السياسي في الهيئات الحكومية، مجالس الإدارة المحلية، المجالس الإدارية للهيئات والمنظمات المختلفة، والأحزاب السياسية ومراكز قياداتها، ومجالس النقابات وغرف التجارة وغرف الصناعة... الخ)<sup>(٨)</sup>.

ما ينكر التطورات الإيجابية على المشاركة وإحنا كمجتمع أردني وسيدات، نطمح أن تكون المشاركة السياسية أكبر من هيكل، وحقها المرأة الأردنية يكون لها مشاركة وحضور أقوى من هيكل، فأنا برأيي المشاركة حتى هذا التاريخ مع تطورها إلا أنها متواضعة لا ترتقي إلى مستوى ولا طموح السيدة الأردنية ولا حتى القيادة الأردنية التي دائما تطمح ان يكون هناك حضور قوي ومؤثر للمرأة في معترك الحياة السياسية.<sup>(٨)</sup>

### برلمانية

"صح مشاركة المرأة قطعت شوط بالمشاركة السياسية" بس "انا بحكي انه انت قاعدة تحكي عن مشي السلفية بالسياسية"

### مرشحات مجموعات بؤرية

"المرأة الأردنية بالطبع لا شك هناك تطور نسبي حاصل على تطور المرأة في الجانب السياسي لكن لا يستطيع ان أقول اني راضية لانه لدي طموح أوسع من هذا بكثير لدي طموح انه يكون في مشاركة اوسع على مستويين على مستوى التي يمكن ان تقدم نفسها كمرشحة للانتخابات وعلى أن تلعب دور مؤثر في المؤسسة التشريعية كأعلى هيئة تشريعية في البلاد"

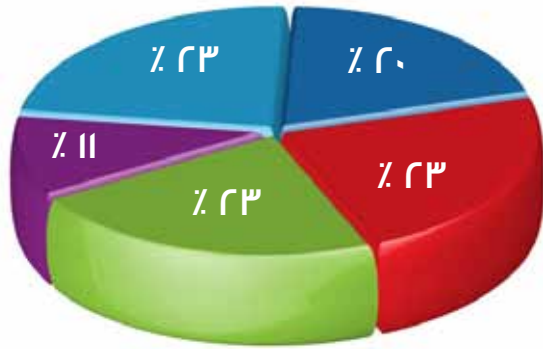
### مرشحة

● إن الأسباب التي تدفع المرأة للمشاركة في الحياة البرلمانية أسباب مشروعة تنسجم ومدى إدراكها لحقها الدستوري كمواطنة، ولحبها في العمل العام، ولإمتلاكها الخبرات التي تؤهلها للمشاركة، ولقدرتها على العطاء بفاعلية، ولإحساس البعض منهن بأنهن يمتلكن قبول المجتمع العشائري الذي ينتمين له (انعكاس للثقافة العشائرية، تلك العشائر التي استثمرت في نظام الكوتا النسائية أمام تحدي ضعف فرص فوز أحد أفرادها من الرجال بمقعد نيابي وفق قانون الصوت الواحد النافذ في قانون الانتخاب الأردني).

● أما الدوافع الذاتية التي تسعى إليها المرأة فقد عبرت عنها العينة بأنها تنم عن حس مواطنة فاعلة، ودوافع انسانية، واستثمار لخبرات تراكمت لديها عبر مشاركتها في الحياة العامة، وطموح شخصي ورغبة في ممارسة العمل العام، واستثمار لقبول مجتمعي متمثل بقبول العشيرة.

(٨) دائرة الاحصاءات العامة - الاحصاءات الجندرية، المجال السياسي لعام ٢٠١٣ / ومستفاهة من سجلات إدارية من الجهات المعنية.

### الدوافع وراء مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية/ من وجهة نظر البرلمانيات



- طموح شخصي ورغبة في التغيير للأفضل
- رغبة في تبني أوجاع المواطنين وإيصال مطالبهم لصناع القرار
- حب العمل السياسي والايمان بوجود مشاركة المرأة في سن التشريعات والقوانين
- دعم العشيرة والأهل
- عملي وخبراتي السابقة ومعرفة الناس وثقتهم في أدائي

"أنا بالنسبة الي أول شي خلاني أنزل العشيرة، كان تشجيع من عشيرتي لما نوضع نظام الكوتا، انه عشيرتي ما ممكن انها تقدر تنجح رجل لانه تجربتنا مع الرجل اخذ المركز الرابع"  
**مرشحة**

" نظرا لخوضنا الانتخابات البلدية كانت تجربة رائعة ومهمة وفترة تحضيرية وقبلية لخوض الانتخابات وشجعتنا لخوض الانتخابات البرلمانية تعلمت منها على التعامل مع العملية الانتخابية وشجعتنا على الترشح للبرلمان"

" من ناحية سياسية انا ترشحت كممثل للتيار الوطني وكنت اعمل بالعمل التطوعي، وكنت اول مرشحة للحزب على حساب الكوتا"

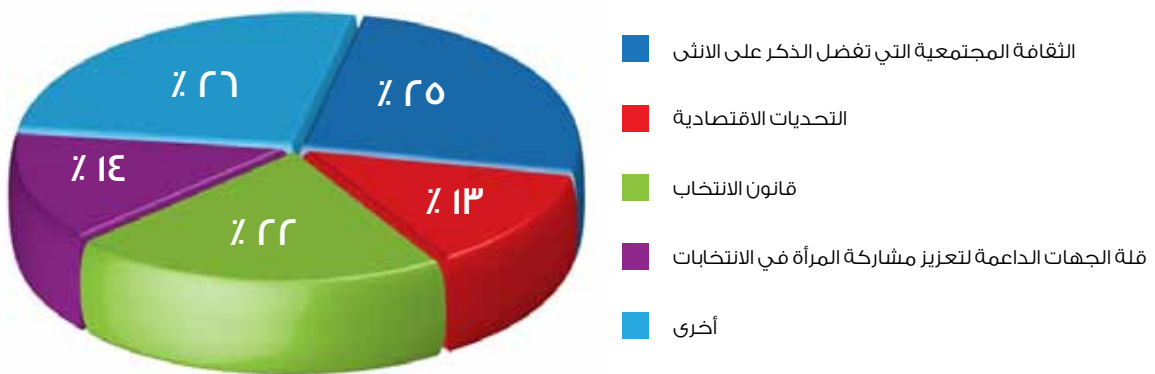
"لا يوجد دوافع سياسية لكن كنت اعمل عند نائب السابق وكان معظم المراجعات سيدات فقررت ان اخدم المرأة عن طريق مجلس النواب"

**اقتباسات من مجموعات بؤرية**

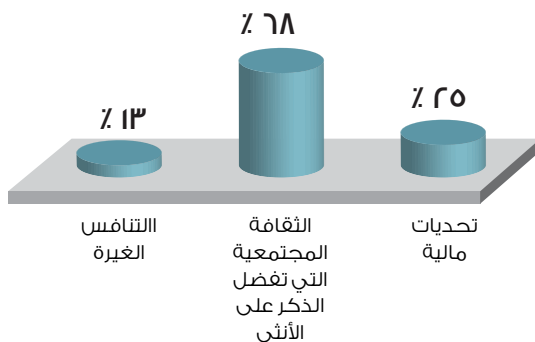
## الخيارات السياسية لمواجهة التحديات

انطلاقاً من التحديات التي أفرزتها الدراسة والتي تقف عائقاً أمام التوسع في مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية، فإن الخيارات المتاحة أمامكم هي:

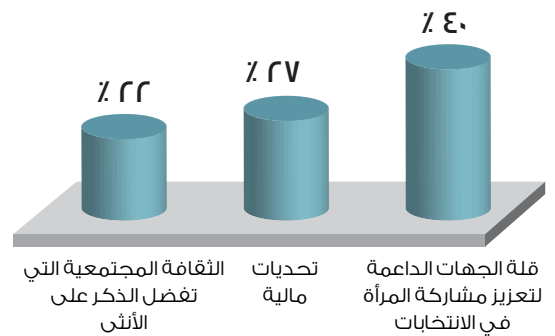
التحديات التي تواجه المرأة المرشحة للانتخابات البرلمانية/ من وجهة نظر البرلمانيات



التحديات التي تواجه المرأة من وجهة نظر نساء لم يترشحن للانتخابات سابقاً



التحديات التي تواجه المرأة المرشحة للانتخابات/ من وجهة نظر المرشحات



اتحادات الطلبة في الجامعات.

**الفوائد المرجوة:** القطاع الشبابي هم الفئة الغالبة في التوزيع السكاني في الأردن، وعليه فإن الاستثمار في الأنشطة الطلابية التي تنظمها الجامعات ومؤسسات رعاية الشباب، لتنصب في هدف تنموي اجتماعي سياسي حقوقي وطني، ويعود بالنفع على الجامعات في الاستثمار في أوقات الفراغ لدى الطلبة،

• **أولاً:** دعوة المؤسسات الحكومية المعنية

والجامعات العامة والخاصة والهيئات الشبابية في الأردن لبناء تحالف يسند إليه وضع خطة عمل وطنية تستهدف القطاع الشبابي باعتباره أداة التغيير المنشود ومحركه الأساسي، تعمل على بناء اتجاهات إيجابية لديهم نحو حق المرأة في المشاركة في الحياة العامة، تتبلور في منحها أصواتهم/هن الانتخابية في المجالس التمثيلية، بما فيها مجالس

وتدريبهم على الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، والتوسع في بناء مفاهيم حقوق الإنسان لدى الطلبة بما يخدم التحول الديمقراطي الذي تشهده المملكة.

إضافة إلى أن العمل على ترسيخ هذه المفاهيم لدى الطلبة والشباب عامة من الجنسين وفق اجراءات منظمة ومنضبطة ينسجم وتطلعاتهم الحديثة في عملية الإصلاح والتغيير الذي ينشدون في بناء المجتمع الحضاري. الحد من العنف المجتمعي والجامعي لإنعكاسها على السلوك السياسي والاجتماعي لهم.

**المحددات المتوقعة:** مصادر التمويل اللازمة لتغطية نفقات الأنشطة اللازمة.

● **ثانياً:** دعوة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بأهمية اجراء تعديل على قانون الانتخاب الأردني بما يضمن الغاء الصوت الواحد، وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية بعدالة، والإبقاء على نظام الكوتا النسائية مع ضرورة تعديل آلية احتساب المقاعد النسائية الفائزة، وتفعيل القانون الخاص بمكافحة المال السياسي السلبى.

"أنا لم أواجه تحديات إلا تحدي كبير بالنسبة لي القانون، لأنه لما المرأة أو الرجل يده على ورقة الانتخاب يكتب اسم شخص واحد فقط فخياره الرئيسي ليست امرأة في ثقافته الدارجة التمييزية، هو يعتقد بأن الرجل اذا نجح يفيدوا اكثر من المرأة فبالتالي الخيار الرئيسي الرجل مش المرأة ... الصوت الواحد هذا هو التحدي الرئيسي والكبير"

**سيدة أمين عام حزب / برلمانية**

**الفوائد المرجوة:** تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن. وإتاحة الفرصة لفوز نساء ذات كفاءة عالية، بما يعزز في سرعة تصويب اتجاهات الثقافة المجتمعية نحو دور المرأة في الحياة العامة، حيث تنعكس التعديلات المأمولة والمتمثلة بالغاء الصوت الواحد على تقويم التأثير السلبي لسلوك الناخب التفضيلي بين المرشحين، والذي يقع تأثيره السلبي على المرأة المرشحة تحديدا باعتبارها المتأثر الرئيس بهذا السلوك التفضيلي نتيجة للثقافة المجتمعية الراسخة لدى الناخبين (رجالاً ونساءً) في تفضيل منح الصوت للرجل على المرأة مهما علت قدراتها وكفاءتها أمام قدرات المرشح الرجل مهما ضعفت قدراته وكفاءته.

**المحددات المتوقعة:** تضارب مصالح المتنفذين من المناهضين للتحول الديمقراطي.

● **ثالثاً:** دعوة الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة لتفعيل دورها في مجال المسؤولية المجتمعية تجاه منظمات المجتمع المدني عامة والمهتمة بدمج المرأة في عملية التنمية الشاملة، من حيث بناء قدرات كوادرها العاملة، وتصميم برامج التوعية والتدريب لمختلف الاحتياجات التدريبية، والمساهمة في تنفيذها، بما يساهم في رفع سوية هذه المنظمات لتمكين من ممارسة دورها المجتمعي.

**الفوائد المرجوة:** ممارسة الجامعات لمسؤولياتها المجتمعية تعتبر هدفا رئيسا لدى الجامعات وممارسة دورها في تنمية المجتمعات المحلية، من خلال



الكادر الأكاديمي لديها والخبرات البحثية والفنية والإدارية بمختلف المجالات. بالإضافة إلى تنمية قطاع

العمل التطوعي – القطاع التنموي الرابع – والذي تحمل لوائه منظمات المجتمع المدني وتوظف جهودها بفاعلية في عملية التنمية الشاملة داخل المجتمع الأردني.

● **رابعاً:** دعوة الأحزاب السياسية في الأردن للتركيز بضرورة الحشد نحو ممارسة دورها الوطني التنموي، في توفير الفرص العادلة أمام مشاركة المرأة في هيئاتها الإدارية ومراكز القرار في قياداتها بمختلف المستويات.

**الفوائد المرجوة:** تفعيل دور الأحزاب السياسية لتصبح أحزاب نهضوية مجتمعية، بما ينعكس على قوة جاذبيتها لعضوية أفراد المجتمع، ورفع مستوى الوعي بأهمية التنمية والمشاركة السياسية وضرورتها، تعميم توظيف مفاهيم حقوق الإنسان بما يخدم مرحلة التحول الديمقراطي. المساهمة في معالجة الاتجاهات السلبية الدخيلة على النظم العشائرية المكون الرئيس للمجتمع الأردني مع الحفاظ على النسيج الاجتماعي الأصيل.

**المحددات المتوقعة:** سيطرة ثقافة المصالح الشخصية السائدة لدى العديد من القيادات الحزبية، والتي مرجعها الثقافة المجتمعية ثقافة الشخص الواحد.

## توصيات السياسة

سينعكس إيجاباً نحو تزايد فرص فوز النساء تنافسياً تدريجياً للتخلص من نظام الكوتا في فترة قصيرة من الزمن. في حين أن تكاليف هذا الخيار وابعائه الفردية والمؤسسية تكون ضئيلة جداً أمام الاستمرار في اقضاء المرأة من المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل خاص مع تزايد معدلات الاستخدام، مما يشير إلى أن زيادة نسب تمثيل المرأة سيحقق انسجاماً أكبر للسياسات الأردنية مع الاتفاقيات الدولية والمطالب الدولية والمجتمعية نحو التحول الديمقراطي الأمثل.

مع ارتفاع نسب تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس التمثيلية المنتخبة، جنباً إلى جنب مع التوسع في ممارسة الحياة الديمقراطية، واجراء التعديلات التشريعية اللازمة، تمكن النساء الكفوآت من الوصول إلى قبة البرلمان، بما يمكنهن من ممارسة أدوارهن الرقابية والتشريعية بكفاءة وفاعلية، يمكن أفراد المجتمع الأردني من التعرف على قدرة المرأة على ممارسة الدور البرلماني عن كُتب، بما يحقق القناعات الشخصية، ويعدل الاتجاهات السلوكية لأفراد المجتمع نحو منح المرأة أصواتهم/ هن، الأمر الذي

## المراجع:

- دائرة الإحصاءات العامة – الإحصاءات الجندرية لعام ٢٠٠٨.
- دائرة الإحصاءات العامة – الإحصاءات الجندرية لعام ٢٠١٣
- الدستور الأردني، المادة السادسة، فقرة ب.
- الميثاق الوطني الأردني، الفصل الأول، بند ثامننا.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي، ٢٠١٣. دراسة "التقييم القطري للمساواة بين الجنسين – المشاركة الاقتصادية والقدرة على الاختيار والوصول إلى العدالة في الأردن".
- منهاج عمل بكين، مؤتمر المرأة العالمي الرابع، ١٩٩٥.

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(٢٠١٥/١١/٥٥٢١)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر  
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

المجلس الثقافي البريطاني  
جبل عمان، الدوار الأول  
صندوق بريد ٦٣٤، عمان ١١١١٨، الأردن  
هاتف +٩٦٢ (٠) ٦٤٦٠٣٤٢٠  
فاكس +٩٦٢ (٠) ٦٤٦٥٦٤١٣  
info@britishcouncil.org  
www.britishcouncil.jo